إشكالية الأمانة العلمية للبحوث الأكاديمية في الجزائر

The problem of scientific integrity of academic research in Algeria

سيدعلي آيت دحمان[1]

[1]جامعة الجزائر1- (الجزائر) sid17aitdahmane@gmail.com

تاريخ إرسال: 2023/01/18 تاريخ قبول: 2023/03/02 تاريخ نشر: مارس /2023

الملخص:

تعتبر ظاهرة الإخلال بالأمانة العلمية بتعدد أساليب ارتكابها وباختلاف مضامينها جريمة أخلاقية قبل أن تكون علمية مخالفة لضوابط ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية، تعاني منها أغلب المجتمعات والمؤسسات الجامعية البحثية المتواجدة في عدة دول العالم بما فيها الجزائر لاسيما مع التطور التكنولوجي.

وبالرغم من سن المشرع الوطني لتدابير واستراتيجيات وقائية وكذا آليات رقابية وقوانين ردعية بهدف مكافحة السطو في مجال البحث العلمي المتعمد وغير المتعمد إلا أنه للأسف ما تزال هناك تجاوزات مسجلة الأمر الذي انعكس سلبا على مستوى التعليم العالي وكذا على التصنيف الدولي للجامعات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الإخلال بالأمانة العلمية، ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية، الجامعات، الباحث الأكاديمي، التعليم العالي.

Abstract:

Scientific theft is considered a moral crime before being scientific, from which companies and university research institutions suffer in several countries of the world, including Algeria, especially with technological development.

Despite the promulgation by the national legislator of preventive measures, control mechanisms and dissuasive laws with the aim of combating the phenomenon of deliberate or unintentional attacks on scientific integrity in the field of scientific research, we unfortunately still record abuses that have had a negative impact on the level of higher education as well as the international ranking of Algerian universities.

Keywords: Breach of scientific integrity, University Code of Ethics and Ethics, Universities, university researcher, higher education.

المؤلف المرسل: سيدعلي آيت دحمان، الإيميل: sid17aitdahmane@gmail.com

المقدمة:

تعتلي الجامعات في كل الأمم المتحضرة مكانة راقية ودورا رياديا في رسم السياسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن العلمية بفضل العناية الموجهة للبحوث الأكاديمية المتممة من طرف الأساتذة والطلبة الملتزمين بالضوابط الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية[1] جنبا إلى جنب مع المواصفات المعرفية والمنهجية.

وتزامنا مع التطور الذي يشهده العالم في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال وانعكاساته الإيجابية على البحث العلمي من خلال مساهمة تقنيات الثورة الرقمية في إحداث نقلة نوعية بعنوان التدفق المعلوماتي وتبادلها على نطاق واسع، فإنها أصبحت تمثل مصدرا حقيقيا للانتهاكات ذات أشكالا وصورا مختلفة، بقصد أو بغير قصد، لحقوق الملكية الفكرية للآخرين، في ظل غياب الوازع الديني والأخلاقي لدى بعض الأساتذة والطلبة المنتمين إلى الجامعات العالمية عموما والجامعات الجزائرية على وجه الخصوص.

غير أن الواقع العملي لطالما كشف، على الرغم من الإجراءات الوقائية الردعية المتخذة لاسيما من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر المدرجة ضمن بنود ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية، عدم تقيد بعض الباحثين من أساتذة وطلبة بالأمانة العلمية عند الأخذ والنقل والطرح سهوا أو عمدا مما أوقعهم تحت طائلة جريمة السطو العلمي التي ما فتئت تزداد تفشيا يوما بعد يوم بشكل يهدد مستقبل البحث العلمي، نظرا لكون هذه الممارسات سببا في انتشار الفساد والتأخر وعدم الرقي.

وبناء على ما تقدم، تبرز إشكالية مداخلتنا: **فيما تكمن مظاهر الإخلال بشروط البحث العلمي الأكاديمي وانعكاساته على مصداقية التعليم بالجامعات الجزائرية؟**

وللإجابة على التساؤل أعلاه، تم معالجة الدراسة البحثية في مبحثين هما: ماهية ظاهرة السطو العلمي (المبحث الأول) وأثر انتهاك الحقوق الملكية الفكرية في الوسط الأكاديمي (المبحث الثاني).

المبحث الأول- ماهية ظاهرة السطو العلمي

يندرج تحت مفهوم الإخلال بالأمانة العلمية، باعتباره خطأ مهنيا من الدرجة الرابعة تطبيقا لأحكام المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 08-131 المؤرخ في 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم[2]، جملة من المسالك والمحاذير التي يعتبر الإقدام عليها من طرف الباحثين، بقصد أو بغير قصد، بمثابة المساس بحقوق الملكية الفكرية للآخرين ذات أوجه متعددة في البيئة الجامعية التي لم تقتصر على المداخلات والمقالات العلمية فحسب بل امتدت لتشمل أبحاث التخرج والمؤلفات.

وبناء على ما تقدم سأحاول، من خلال المبحث الأول، معالجة أشكال الإخلال بالأمانة العلمية

(المطلب الأول) وأسباب عدم مراعاة ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية (المطلب الثاني).

المطلب الأول- أشكال الإخلال بالأمانة العلمية

أهتم القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر سنة 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على صورة واحدة من ظاهرة الإخلال بالأمانة العلمية ألا وهي السرقة العلمية حيث عرفت في المادة 3 منه على أنها كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية، ومن صورها:

أولا- كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها، دون ذكر مصدرها، أو أصحابها الأصليين.

ثانيا- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين، ودون ذكر مصدرها، وأصحابها الأصليين.

ثالثا- استعمال برهان أو استدلال معين، دون ذكر مصدره، وأصحابه الأصليين.

رابعا- نشر نص، أو مقال، أو مطبوعة، أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة، واعتباره عملا شخصيا.

خامسا- استعمال إنتاج فني معين، أو إدراج خرائط، أو صور، أو منحنيات بيانية، أو جداول إحصائية، أو مخططات في نص أو مقال، دون الإشارة إلى مصدرها، وأصحابها الأصليين ونسبها لنفسه.

سادسا- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، بصفة كلية أو جزئية، دون ذكر المترجم والمصدر.

سابعا- قيام الأستاذ الباحث، أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بإدراج اسمه في بحث، أو أي عمل علمي، دون بذل أي مجهود فيه.

ثامنا- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه، بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.

تاسعا- قيام الأستاذ الباحث، أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي، ويعتبره عملا خاصا به.

عاشرا- استعمال الأستاذ الباحث، أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية، أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

إحدى عشر– إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أودون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

وعلى غرار ما ذكر أعلاه، فإن لصوص الكلمة والفكرة لا ينتهجون السرقة العلمية فحسب، بل طرق أخرى عديدة، ظاهرة وخفية، مباشرة وغير مباشرة، ساذجة وذكية.

وحسب وصف Peter DRENTH، فإن الفساد العلمي يكمن في ثلاثة (03) تصنيفات رئيسية وهي: الغش، الخداع والتضليل وأخيرا انتهاك الحقوق الملكية الفكرية. [3]

وتتمثل صور أخرى للسطو العلمي التي لم يذكرها القرار أعلاهما يأتي:

1– تلفيق وتزييف النتائج العلمية [4] التي تتم عند قيام الباحث باختلاق نتائج من نسج خياله أو توقعه الشخصي دون أن يبذل أي مجهود بحثي همه الوحيد إنجاز بحثه في ظروف قياسية، فيعطي معطيات مزعومة وكأنها بيانات للمفحوصين عوضا أن يعدل في أدواته البحثية تحقيقا لنتائج إيجابية.

2– الاستغلال غير القانوني لمواقع الإنترنت من خلال استقصاء بعض الباحثين لمعطيات مهمة في مجال البحث العلمي، بفضل التطور التكنولوجي[5]، دون التعريف بالمعلومات المقتبسة ومن أي مصدر تم الحصول عليها.

3– التحايل العلمي من خلال إدراج مراجع غير صحيحة أي غير منقولة بضوابط التهميش والتوثيق السليم أو مراجع غير موجودة على الإطلاق ورغم أن هذا الفعل قد ينشأ من التسرع أو الإهمال في العمل دون قصد الخداع، إلا أنه قد يستغل كوسيلة رخيصة لزيادة حجم قائمة المراجع أو التستر على أخطاء علمية أو عوامل نقص في جودة البحث.[6]

المطلب الثاني– أسباب عدم مراعاة ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية

إن انتشار ظاهرة من الظواهر في المجتمع لا يمكن ان يكون وليد الصدفة ما لم تكن هناك أرضية خصبة شكلت سببا في انتشارها سواء كانت أسبابا علمية أو عملية، وهذا ما سيتم معالجته أدناه.

أولا–تكمن الأسباب العملية فيما يأتي:

1– غياب الوازع الأخلاقي: تقول **الأستاذةGenevième KOUBI**" **السرقة العلمية تتعارض مع علم الأخلاق**" [7]، أي أن ظاهرة الإخلال بالأمانة العلمية ترتكب من قبل بعضالباحثين أو القليل من الأساتذة أو فئة من الطلبة لا أخلاق لهم، فلو أستحضر هؤلاء المنتحلون مراقبة الله لهم لما أقدموا على هذا الفعل المجرم قانونا، ولهذا فالسرقة العلمية هي جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية.

2– غياب ثقافة الـــعقاب وبروز ثقافة التسامح: من الأسباب الرئيسية للسرقة العـــلمية في الجامعات هو

التسامح مع مرتكبي هذه الجريمة، وفي بعض الأحيان يكون هذا التسامح منظما، حيث يتمتع به بعض المنتحلين من قِبل سلطات الجامعة وإدارتها (رئاسة الجامعة، المجالس العلمية، لجان البحث على مستوى الجامعة ... إلخ) من خلال توفير حماية قوية لهم من أي محاولات متابعة إدارية أو قانونية.

3- غياب الوعي والعلم بحقيقة الأفعال وخطورتها.[8]

4-سوء اختيار موضوع البحث من طرف الطالب.

5-عدم تخصص الأستاذ المشرف في موضوع البحث محل الدراسة.

6- حب التنافس في كثرة النشر للمقالات الشبيهة بالعلمية للأسف أغلبها مستندة على أفكار الأخرين.[9]

ثانيا- تتجلى الأسباب العلمية فيما يلي:

1- قِصر الوقت في مقابل صعوبة البحث: من الأسباب المؤدية إلى السرقة العلمية هو الضغط الذي يعيشه الباحث أو الأستاذ أو الطالب لاستكمال دراسته الأكاديمية المحددة بوقت معين الأمر الذي يدفع لا محال المنتحل بهدف تجاوز تلك العقبات إلى السطو على الأعمال والمجهودات الفكرية المتممة من قبل غيره.[10]

2- الإفلاس العلمي والفكري الذي يعاني منه بعض الباحثين ممن يدعون المعرفة من خلال انتهاجهم مسلك السطو العلمي بدلا من تقديمهم القدوة للغير في مجال الأمانة العلمية.[11]

3- سهولة التلفيق والسرقة حاليا بعنوان البحث العلمي.

4- عدم نضج ثقافة النزاهة العلمية لدى الباحث أو الطالب ومعرفته بالأساليب والتقنيات الصحيحة لإعداد البحوث العلمية التي تجنبه ارتكاب جريمة الإخلال بالأمانة العلمية (التوثيق، الاقتباس، التهميش).[12]

5- السعي نحو الحصول على الترقيات والدرجات العلمية الأعلى والاستفادة من المزايا التي تمنحها الجامعة لاسيما فيما يتصل بالتربصات في الخارج، وتفضيل ذلك على العلم.[13]

المبحث الثاني- أثر انتهاك الحقوق الملكية الفكرية في الوسط الأكاديمي

أحدثت مسألة انتهاك الحقوق الملكية الفكرية في الوسط الأكاديمي، باعتبارها جريمة علمية تتعارض مع مبدأ الأصالة والأمانة العلمية أساس جودة التعليم العالي والبحث العلمي، أزمة حقيقية أضرت بكل من الأساتذة والطلبة لاسيما من الناحية العلمية، وهذا على الرغم من الأقوال النافية الصادرة بتاريخ 18 سبتمبر سنة 2016 من طرف **السيد طاهر حجار** بصفته الوزير الأسبق لقطاع التعليم العالي

والبحث العلمي بمناسبة إعطاء إشارة انطلاق الموسم الجامعي الجديد ببسكرة على أن " **السرقات العلمية في التعليم العالي لا تكاد تذكر مقارنة بما يحدث في العالم** ".

حقيقة، ساهمت مخلفات الظاهرة المذكورة في تراجع مستوى التعليم العالي والتصنيف الدولي للجامعات الجزائرية بالرغم من التدابير المتخذة مسايرة للقوانين الدولية المقارنة.

وبناء على ما تقدم سأحاول، من خلال المبحث الثاني، معالجة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية (المطلب الأول) وتصنيف الجامعات الجزائرية على المستوى العالمي (المطلب الثاني).

المطلب الأول-السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية

لا تزال البحوث العلمية المتممة من طرف الباحثين من أساتذة وطلبة المنتميين لمختلف الجامعات المتواجدة على مستوى التراب الوطني دون المستوى المرغوب سببه يكمن أساسا في الفساد العلمي.

لذا عمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على القيام بحملة تطهير واسعة في الجامعات، جراء استقبالها لعدد معتبر من الشكاوى والمراسلات حول الإخلال بالأمانة العلمية تورط فيها بعض الأساتذة والطلبة غير الملتزمين بالضوابط المنصوص عليها في ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية.

وأمام تعذر الحصول على إحصائيات وأرقام رسمية بعنوان عدد الأبحاث العلمية المستنسخة والمسروقة في مختلف الجامعات الجزائرية لدى الجهات الرسمية، دفعني الأمر إلى ضرورة الاعتماد على المعطيات المتواجدة في مواقع الأنترنت، حيث تناولت عدة فضائح للفساد العلمي، سوف نكتفي بذكر بعضها على سبيل الاستدلال وليس الحصر بهدف تبيان خطورة هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على جودة البحث العلمي.

عرفت عدة جامعات جزائرية فضائح مدوية لسرقة علمية، على المستوى المحلي، منها:

تورط طالبتان منتميتان لجامعة عبد الرحمان ميرة تخصص الميكانيك في عملية نسخ وترجمة مذكرة محررة باللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، وإلغاء ثلاث (03) أطروحات دكتوراه ومذكرة ماجستير قسم القانون الخاص تخصص قانون التأمينات من طرف المجلس العلمي لكلية الحقوق بالجزائر بعد أن أتضح أن أبحاثهم العلمية، وفقا لتقارير علمية، منسوخة من أعمال أخرى.[14]

وفي نفس السياق، ألغى المجلس العلمي بجامعة باتنة أبحاث علمية المتممة من طرف طلبة قاموا بنسخ كلي لمضمون مذكرات ماجستير، وإقصاء أصحاب ثلاث (03) أطروحات دكتوراه ومذكرة ماجستير وإحالتهم إلى المجلس الأخلاقي للجامعة بتهمة السرقة العلمية التابعين لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة وهران 2.[15]

كما شمل السـطو العلمي مقالات منها مقال محرر من طرف دكـتور ينتـمي إلى كـلية العلوم

الاقتصادية بجامعة فرحات عباس سطيف 1 من طرف **الأستاذة (ب.ز)** التابعة لجامعة سطيف 2 محمد لمين دباغين حـــيث نشـــرته باسمها في مـــجلة العلوم الاجتـــماعية المعروفة سابقا تحت تسمية مجلة الاجتماعية.[16]

لم تقتصر تلك فضائح على الاستنساخ المحلي للمادة العلمية بل امتد أثارها إلى مستويات جد خطيرة لطخت سمعة الجامعات الجزائرية في الخارج تمثلت في بعض الأمثلة المذكورة أدناه.

تفجير **بروفيسور Jean noél DARDE** المنتمي لجامعة باريس 8 قضية سرقة منتوجه العلمي(رسالة الدكتوراه) من قبل أحد مسؤولي الدولة الجزائرية سابقا، واضطلاع أحد الباحثين الأكاديميين التابعين لجامعة سعد دحلب بالبليدة بنسخ أبواب وفصول من ثلاث (03) كتب مختلفة ومن أطروحة **للدكتور المصري نعمت عبد اللطيف مشهور** بشكل حرفي ونقلها إلى رسالة دكتوراه الخاصة به تمحور موضوعها حول الزكاة في الجزائر[17]، وتقديم رئيس جامعة الجزائر اعتذار رسمي **لوزير الخارجية المغربي السابق سعد الدين العثماني** عن السرقة الأدبية المرتكبة في حقه من طرف أحد الباحثين الجزائريين.[18]

وتبعا للبيانات الإحصائية الموثوقة، فإن ستة عشر (16) سرقة علمية تمت بصدد أطروحات الدكتوراه وخمسة (05) بعنوان مذكرات الماجستير خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي سنة 2011 إلى غاية نهاية سنة 2016، ضـــحاياها تابعين لدول إيران، وفلسطين، والفيتنام، وبولونيا، والمغرب، والسعودية، والعراق، ومصر.[19]

أعترف المجلس الوطني للأخلاقيات والآداب الجامعية بظاهرة الفساد العلمي ووقعها السلبي على جودة البحث الأكاديمي أثناء انعقاد الندوة الوطنية للجامعات بكلية الطب بالعاصمة حيث دعى في توصياته المـــتممة في شهر جويلية سنة 2021 العـــمل على ضرورة تحيـــين ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية.

المطلب الثاني– تصنيف الجامعات الجزائرية على المستوى العالمي

عمدت المؤسسات الخاصة المهتمة بتصنيف الجامعات على المستوى العالمي على إسقاط الجامعات الجزائرية من قائمة أحسن الجامعات بسبب مشاكل متصلة بالفساد العلمي، إذ عرف تصنيف شنغهاي الأكاديمي للجامعاتARWU لسنة 2022 المتمم من طرف المعهد العالي في شنغهاي هيمنة الجامعات الأمريكية والصينية والمملكة المتحدة دون ورود أي إسم لجامعة جزائرية ضمن مئة (100) جامعة على المستوى الدولي وفقا لمعايير الاختيار الأساسية التالية: (البحث العلمي الذي تقدمه الجامعة في المنتديات العلمية وفي وسائل الإعلام، حجم البحث العلمي الذي تنشره الجامعة في المجالات العلمية الكبرى، عدد الباحثين في الجامعة خلال الخمس سنوات الماضية...).

استطاعت فقط جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس الدخول تصنيف شنغهاي في التخصصات التالية:(الهندسة المدنية مرتبة 101/ 150، الهندســـة الميكانيكية مرتـبة 300/201 وعلوم هندسة المواد

مرتبة 400/301).

وصدر سنة 2021 تصنيف كيو أس للجامعات عبر الشبكة البريطانية Quacquareli symonds المؤسس على معايير عدة منها منح نسبة 20% للأبحاث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس ومعدل النشر، حيث أسفر هذا الأخير بالنسبة للمنطقة العربية وحدها على النتائج التالية: (جامعة العلوم والتكنولوجيا مرتبة 111، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان مرتبة 128، جامعة باجي المختار عنابة مرتبة 146، جامعة بجاية مرتبة 147، جامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران مرتبة 149).

وبالرجوع إلى تصنيف مؤسسة تايمز للتعليم العالي البريطانية المتخصصة للجامعات العالمية لسنة 2022 TIMES HIGHER EDUCATION WORLD UNIVESITY RANKINGSالذي يعتمد أساسا على أهمية البحوث وسمعتها الأكاديمية بنسبة 30%، حيث لم يتضمن على أي إسم لجامعة جزائرية ضمن أفضل 500 جامعة على المستوى العالمي (جامعة فرحات عباس سطيف1 مرتبة 600/501، جامعة وهران1 مرتبة 800/601، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان وجامعة بجاية وجامعة بسكرة وجامعة البليدة مرتبة + 1201).

الخاتمة

من خلال هذا العرض لمفهوم ظاهرة الإخلال بالأمانة العلمية المتممة من طرف بعض الأساتذة والطلبة غير الملتزمين بالضوابط الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية بعنوان إنتاجهم العلمي التي عرفت تصاعدا في معدلاتها خلال السنوات الأخيرة الأمر الذي أحدث تراجع في مستوى التعليم العالي وفي التصنيف الدولي للجامعات الجزائرية مع مساهمتها في قتل روح الإبداع والتنافس وإصابة الباحثين المجتهدين بالإحباط طالما ظل لصوص الفكرة دون عقاب.

لذا يتعين، تصحيحا للوضعية المذكورة بالرغم من إيجابيات القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر سنة 2020، توعية الباحثين الأكاديميين بتبعات المسالك والمحاذير السلبية وفرض ثقافة العقاب العادل بدلا من التسامح ضد جميع المنتحلين بغض النظر عن وظيفتهم ومركزهم ومكانتهم في المجتمع أضف إلى ذلك منح الوقت الكافي لإنجاز البحوث العلمية لاسيما مذكرات الماستر وتمريرها على غرار الدراسات الأكاديمية الأخرى للتحليل باستخدام برامج كشف عن الغش والاحتيال من طرف أعضاء لجنة علمية متخصصة مؤهلة لفحص جميع البحوث العلمية المنجزة في الجامعات.

الهوامش:

1- نص ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية الصادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي بموجب القرار رقم 143 المؤرخ في 12 ماي سنة 2010 في البند الخاص بالتزامات الأستاذ الباحث، على ضرورة التزام الباحث بـ "احترام أعمال البحث الخاصة بزملائه الجامعيين وبالطلبة، وذكر أسماء المؤلفين، وعليه فإن السرقات العلمية، تعد من الأخطاء الجسيمة غير المبررة التي يمكن أن تؤدي إلى الطرد."، كما نص في البند الخاص بواجبات الطالب على أنه: "على الطالب ألا يلجأ أبدا إلى الغش أو سرقة أعمال غيره".

2- الجريدة الرسمية، العدد 23 المؤرخة في 4 مايو سنة 2008.

3- https//repository.najah.educ, consulter le 03/02/2022 à 17h 35.

4- بوطورة أكرم وزارع سعيدة، الضوابط الأخلاقية والقانونية لتدعيم الأمانة العلمية في الجامعة الجزائرية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، جامعة العربي التبسي تبسة، المجلد الثاني، العدد الخامس، جانفي 2018، ص 266.

5- شريف درويش اللبان، تكنولوجيات الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص ص 183 و184.

6 -طويل نسيمة، الضوابط الأخلاقية للبحوث العلمية بين الالتزام والخروق العلمية، الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية، مركز جيل البحث العلمي، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، الجزائر العاصمة، 2017، ص ص.36 و37.

7 -Geneviève KOUBI, S'interroger sur le plagiat dans les recherches universitaires etscientifiques, Le plagiat de la recherche scientifique, ouvrage collectif sous la direction de GillesJ.Guglielmi et Geneviève Koubi avec la collaboration de Jean-Noël Darde, Hélène Maurel-Indartet Mathieu Touzeil-Divina, éditions L.G.D.J, 2011, page 02

8- وزيدي عيشة، مكافحة السرقة العلمية على ضوء التشريع الجزائري، مجلة الدراسات والأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلد 13، عدد 5، أكتوبر 2021، ص 4.

9- عامر نورة، السرقة العلمية وميثاق أخلاقيات مهنة التعليم العالي، مجلة الروائز، جامعة باتنة 1، المجلد 5، العدد 1، جويلية 2021، ص 345.

10- Jean-Noël Darde, La tolérance au plagiat et la protection des plagiaires, parmi les causes principales du plagiat universitaire, site: https:// archeologie-copier-coller.com, consulté le 04-02-2022 à 11h43.

11- وطورة أكرم وزارع سعيدة، المرجع السابق، ص 269.

12- أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد الثاني، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص 200.

13- قوسطو شهرزاد، الآليات القانونية لمكافحة السرقة العلمية في البيئة الجامعية في ضوء القرار الوزاري رقم 933، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، العدد الخامس، جانفي 2018، ص 69 و ص.70

14 -https://zedni.com, consulté le 07-20-2022 à 19 heure
15 - https:// www.echroukonline.com, consulté le 06-02-2022 à 22 heure.
16 - https:// algéria.ultrasawt.com, consulté le 096-02-2022 à 17 heure.
17- https:// www.echroukonline.com/ara/ articles/181576/.htm, consulté le 06-02-2022 à 18 heure.
18 - https:// zedni.com, consulté le 07-20-2022 à 14 heure.
19- سايح فاطمة، السرقات العلمية وسبل مكافحتها–الحالة الجزائرية نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي تندوف، العدد 2، سبتمبر 2012، ص 247.